

دراسة تحليلية للاتفاقيات الثقافية الثنائية  
في الفترة من ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

إشراف: أ. د. أحمد بهاء الدين خيرى  
وكيل أول الوزارة رئيس قطاع الشؤون الثقافية والبعثات

إعداد: د. رجا إبراهيم سليم  
مدير عام الإدارة العامة للبحوث الثقافية

يوليو ٢٠٠٥

## أهمية الاتفاقيات الثقافية

لما كانت عملية التبادلات الثقافية والعلمية من أهم دعائم تحقيق التقدم والرخاء للمجتمعات المختلفة ، لذلك كان لابد من تنمية هذه التبادلات وتنظيمها ووضع السياسات التي تساهم في تنفيذها لتحقيق أقصى فائدة ، لذلك رأى المجتمع الدولي أن يكون ذلك التبادل طبقاً لاتفاقيات يتم عقدها بين الأطراف المعنية . وتسمى تلك الاتفاقيات باتفاقيات التعاون الثقافي .

والاتفاق الثقافي هو دعامة السياسة الثقافية للبلاد ، ولكل اتفاق ثقافي برنامج تنفيذي وهو نظام تفصيلي لتنفيذ الاتفاقيات الثقافية يحدد تفاصيل المعاملات المالية وتوقيت التنفيذ وغير ذلك من التفاصيل ، وفي هذا الإطار يتم وضع بنود تفصيلية لتنفيذ هذه البرامج لوضعها في حيز التنفيذ .

ولما كان أساتذة الجامعة من العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها بلوغ المجتمع لأهدافه ، فهم النخبة المتخصصة من المجتمع التي تتفاعل مع مشكلاته ، فتتأثر بها وتؤثر عليها ، لذا كان لابد من أن يتاح لهؤلاء الأساتذة الاطلاع علي أهم ما وصل إليه العلم من تقدم في جميع التخصصات عن طريق تكثيف الاحتكاك بالجامعات الأجنبية من خلال عمليات التبادل العلمي من ندوات ومؤتمرات ودورات لأساتذة زائرين ، حتى يتسنى الاستفادة من خبراتهم وإمكاناتهم العلمية والبحثية العالية . من أجل ذلك اهتمت الجامعات بعقد الاتفاقيات الثقافية مع نظيراتها . فلا يقتصر عقد الاتفاقيات الثقافية بين مصر والدول الأخرى علي تلك التي تعقدها إدارة شؤون الاتفاقيات والبروتوكولات الثقافية بوزارة الخارجية مع نظيراتها في تلك الدول ، وإنما توجد اتفاقيات ثقافية يتم عقدها بين الجامعات المصرية ونظيراتها في تلك الدول .

ويمكن تصنيف الاتفاقيات الثقافية إلي ثلاثة أنواع :

الأول : الاتفاقيات ذات الأهداف العامة ، التي تعني بتوثيق العلاقات التعاونية بين الطرفين الموقعين عليها في المجال الثقافي ، وتتضمن تشجيعاً لإقامة الصلات بين المؤسسات الثقافية والأدبية في البلدين ، وتبادل الأساتذة والخبراء والعمال ،

وتقديم المنح العلمية والتدريبية وتشجيع الزيارات الودية بين رجال التعليم والثقافة والفن والرياضة ، وتبادل المعلومات ونتائج البحوث والمواد الثقافية والعلمية والفنية المختلفة ، والاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية المتعادلة التي تمنحها المؤسسات التعليمية في كل من البلدين ، وإقامة المعاهد والمؤسسات والمراكز والمكاتب الثقافية .

الثاني : الاتفاقيات الشارعة ، التي تنعقد بين عدد من الدول ، ويترتب عليها الإسهام في إقرار قاعدة معينة ، ومن أمثلتها الاتفاق الخاص بإنشاء اليونسكو ( ١٦ نوفمبر ١٩٤٥ )

• الثالث : الاتفاقيات المعقودة لغرض خاص ، وتتناول نقطة بذاتها من أوجه التعاون الثقافي أو العلمي أو التكنولوجي ، مثل اتفاق تبادل الطلاب والأساتذة ، أو اتفاق لتأسيس معهد علمي ، أو اتفاق تبادل الطلاب والأساتذة ، أو اتفاق لقرض طويل الأجل .

### نبذة عن عقد الاتفاقيات الثقافية في مصر

بدأت ظاهرة عقد الاتفاقيات الثقافية في مصر عام ١٩٤٥ ، حيث تم توقيع اتفاقيتين . الأولى تقضي بالانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ( اليونسكو ) ، والثانية هي المعاهدة الثقافية لجامعة الدول العربية .

وعندما تزايد نطاق العلاقات الثقافية مع الخارج صدر القرار الجمهوري رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء " اللجنة العليا للعلاقات الثقافية الخارجية " ، وأصبح من مهمتها وضع سياسة عامة للعلاقات الثقافية التي تقيمها الجمهورية مع شتى البلاد .

وتضمن القرار الجمهوري رقم ٢٧٨٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإنشاء وزارة العلاقات الثقافية الخارجية أنها تختص " بتنظيم وتدعيم العلاقات الثقافية ، وشؤون التبادل الفني والتعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول " .

وكان من أهم الاختصاصات التي خولت للوزارة لتحقيق هذا الهدف ، " العمل على عقد الاتفاقيات والمعاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول في مجالات التعاون الثقافي ومشروعات التعاون الفني والاقتصادي وتبادل الخبرة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة " .

وبإلغاء وزارة العلاقات الثقافية الخارجية في أكتوبر ١٩٦٥ ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٠ لسنة ١٩٦٥ الذي ينص على أن تباشر وزارة الخارجية جميع

الاختصاصات المتعلقة بالعلاقات الدولية والمعاهد وشؤون الهيئات والمنشآت الثقافية والفنية والاقتصادية التي كانت منوطة بوزارة العلاقات الثقافية الخارجية . وقد تضمن القرار " أن تباشر وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم كل في نطاق عملها

الاختصاصات التنفيذية المتعلقة بالمنح والخبراء والتعاون والتمثيل الثقافي والمراكز الثقافية والبعثات التعليمية في الخارج وشؤون الوافدين والمبعوثين وإعداد الاتفاقات والبرامج التنفيذية في هذا المجال " .

وتقوم الإدارة العامة للعلاقات الثقافية التابعة لقطاع الشؤون الثقافية والبعثات بوزارة التعليم العالي بالإعداد للاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية بين مصر ودول العالم ، ودراسة الاتفاقيات الثنائية التي تعقد بين الجامعات المصرية والهيئات الأجنبية والعمل على تقنينها .

### تحليل الاتفاقيات

في دراسة سابقة للباحثة عن الاتفاقيات الثقافية والموضحة بالجدول رقم ( ١ ) تبين أنه في الفترة منذ عام ١٩٤٥ حتى ٢٠٠٤ تم عقد ١٢٨ اتفاقية مع ( ١٢٥ ) دولة ، منها ( ٣٥ ) دولة أفريقية ، ( ٣٠ ) دوله أوروبية ، و ( ١٩ ) دوله آسيوية ، و ( ١٦ ) دولة من الأمريكتين . وبلغ عدد البرامج التنفيذية لهذه الاتفاقيات ( ٨٠ ) برنامجا فقط .

#### جدول رقم ( ١ )

الاتفاقيات والبرامج التنفيذية المعقودة بين مصر والدول الأجنبية

طبقا لمناطق العالم المختلفة منذ عام ١٩٤٥ حتى ٢٠٠٤

المنطقة	عدد الاتفاقيات	عدد البرامج التنفيذية
الوطن العربي	٢١	١٧
إفريقيا	٣٩	٢١
آسيا	١٨	١١
أوروبا	٣٣	٢٠
أمريكا الشمالية	٥	٢
أمريكا الجنوبية والكاريبي	١٢	٩
الإجمالي	١٢٨	٨٠

جدول رقم ( ٢ )

الاتفاقيات الثنائية المعقودة مع الجامعات والمعاهد المصرية في الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٤

المنطقة	عدد الاتفاقيات الثنائية
الوطن العربي	١٩٢
إفريقيا	٩
آسيا	١٥٨
أوروبا	٢٥٢
أمريكا الشمالية	٩٣
أمريكا الجنوبية والكاريبي	٥
الإجمالي	٧٠٩

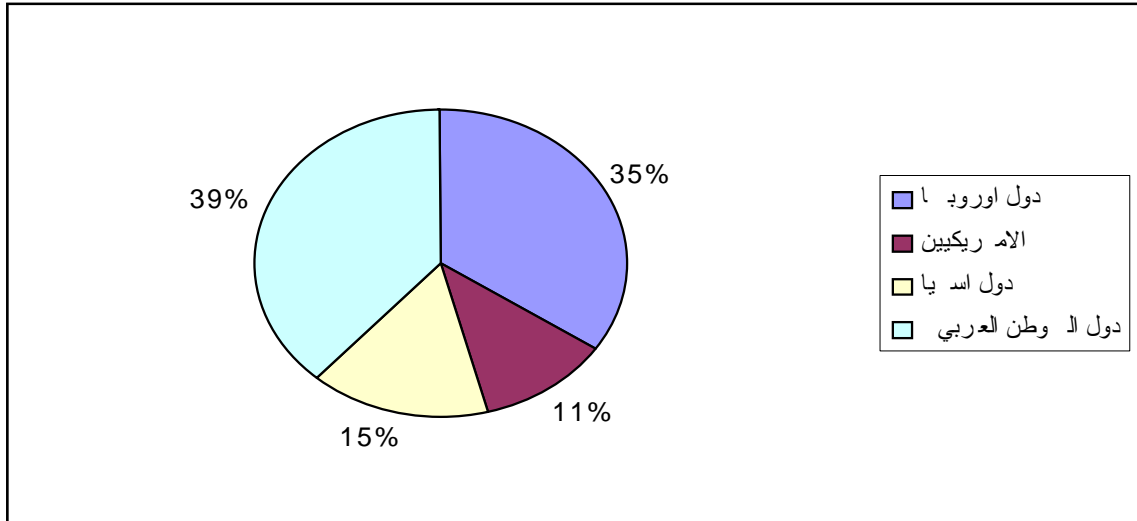
ومن الجدول رقم ( ٢ ) يتضح أن عدد الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الجامعات والمعاهد المصرية ونظيراتها في الخارج بلغ ( ٧٠٩ ) اتفاقية في الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٤ . احتلت الدول الأوروبية المرتبة الأولى ، حيث بلغ عدد الاتفاقيات المعقودة معها ( ٢٥٢ ) اتفاقية ، تليها دول الوطن العربي ( ١٩٢ ) اتفاقية ، ثم الدول الآسيوية ( ١٥٨ ) اتفاقية ، وأنت دول أمريكا الشمالية في المرتبة الرابعة حيث بلغ عدد الاتفاقيات المعقودة معها ( ٩٣ ) اتفاقية ، أما أفريقيا ودول أمريكا الجنوبية فكان عدد الاتفاقيات المعقودة معها ( ٩ ) ، ( ٥ ) علي التوالي .

ومما يسترعي النظر أنه لا توجد اتفاقيات أو برامج تنفيذية أو اتفاقيات ثنائية تم عقدها مع استراليا .

### جدول رقم ( ٣ )

لدول التي تم توقيع اتفاقات بين جامعاتها والجامعات المصرية وعدد الاتفاقات المعقودة

دول اورب	عدد الاتفاقيات	الامريكين	عدد الاتفاقيات	دول اسيا	عدد الاتفاقيات	دول الوطن العربي	عدد الاتفاقيات
فرنسا	١٧	الولايات المتحدة	١١	اليابان	٩	السودان	١٠
المانيا	١٠	كندا	٦	الصين	٧	اليمن	١٠
ايطاليا	٧	كوبا	٢	الفلبين	٣	ليبيا	٨
اسبانيا	٥			تركيا	١	المغرب	٨
المجر	٢			اندونيسيا	١	الأدن	٧
اليونان	٢			تايلوان	١	سوريا	٧
بولندا	٢			باكستان	١	تونس	٤
الربتلغال	١			ارمينيا	١	سلطنة عمان	٣
رومانيا	١			أوزبكستان	٢	الجزائر	٢
سلوفاكيا	١					الإمارات	٢
سويسرا	١					السعودية	٢
التشيك	١					فلسطين	٢
روسيا + نتارستان	٧						
بيلاروسي	١						
	٥٨	٣	١٩	٩	٢٦	١٢	٦٥



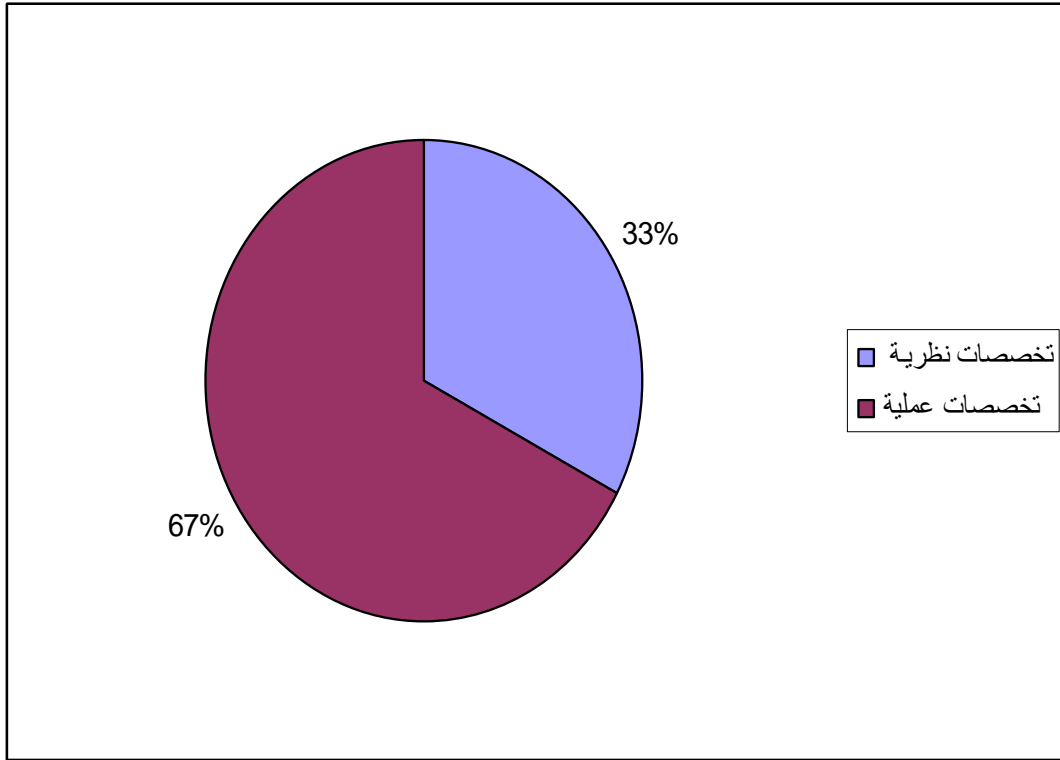
من جدول رقم ( ٣ ) يتضح التالي :

- ١ - بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة في الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٥ ( ١٦٨ ) اتفاقية مع ٣٨ دولة ، بالإضافة إلي المنظمات الدولية .
  - ٢ - بلغ عدد الاتفاقيات المعقودة مع ( ١٢ ) دولة عربية ( ٦٥ ) اتفاقية بنسبة ٣٩ ٪ من إجمالي الاتفاقيات ، حظيت السودان واليمن و ليبيا و المغرب بعقد أكبر عدد منها .
  - ٣ - بلغ عدد الاتفاقيات المعقودة مع ( ١٤ ) دولة أوروبية ( ٥٨ ) اتفاقية بنسبة ٣٥ ٪ من إجمالي الاتفاقيات . احتلت فرنسا المرتبة الأولى تليها ألمانيا ثم إيطاليا .
  - ٤ - بلغ عدد الاتفاقيات المعقودة مع ( ٩ ) دول أسيوية ( ٢٦ ) اتفاقية بنسبة ١٥ ٪ من إجمالي عدد الاتفاقيات . واحتلت اليابان والصين المرتبة الأولى والثانية علي التوالي .
  - ٥ - بلغ عدد الاتفاقيات المعقودة مع دول الأمريكتين ، وعددها ثلاث دول فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكوبا ، ( ١٩ ) اتفاقية احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بها .
- و تجدر الإشارة أنه لا توجد أي اتفاقيات مع دول أفريقية أو استراليا .

جدول رقم ( ٤ )

عدد الاتفاقيات موزعة طبقا للتخصصات والدول

النسبة	الإجمالي	دول الأمريكتين	الدول الآسيوية	الدول الأوروبية	الدول العربية	الدول
						التخصص
%٣٣	٥٥	٩	٧	٢٣	١٦	تخصصات عملية
%٦٧	١١٣	١٠	١٩	٣٥	٤٩	تخصصات نظرية
%١٠٠	١٦٨	١٩	٢٦	٥٨	٦٥	الإجمالي



ويوضح الجدول رقم ( ٤ ) التالي :

١. أن عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات نظرية وعلوم إنسانية بلغت ( ١٠٣ ) اتفاقية بنسبة ٦١٣٪ ، وعدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات علمية ( علوم طبية - صيدلية - علوم - زراعة - هندسة - حاسبات ومعلومات - علوم الليزر ) بلغت ( ٥٥ ) اتفاقية بنسبة ٣٢٧٪ .

٢. بالنظر لتوزيع التخصصات طبقا للدول الموقع معها هذه الاتفاقيات يتبين أن :

أ - بالنسبة للدول العربية بلغ عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات نظرية ( ٤٩ ) اتفاقية بنسبة ٧٥٩٪ من إجمالي الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية البالغ عددها ( ٦٥ ) اتفاقية ، بينما بلغ عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات عملية ( ١٦ ) اتفاقية .

ب - بالنسبة للدول الأوروبية بلغ عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات نظرية ( ٣٥ ) اتفاقية بنسبة ٦٠٣٪ من إجمالي الاتفاقيات المعقودة مع الدول الأوروبية البالغ عددها ( ٥٨ ) اتفاقية ، بينما بلغ عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات عملية ( ٢٣ ) اتفاقية .

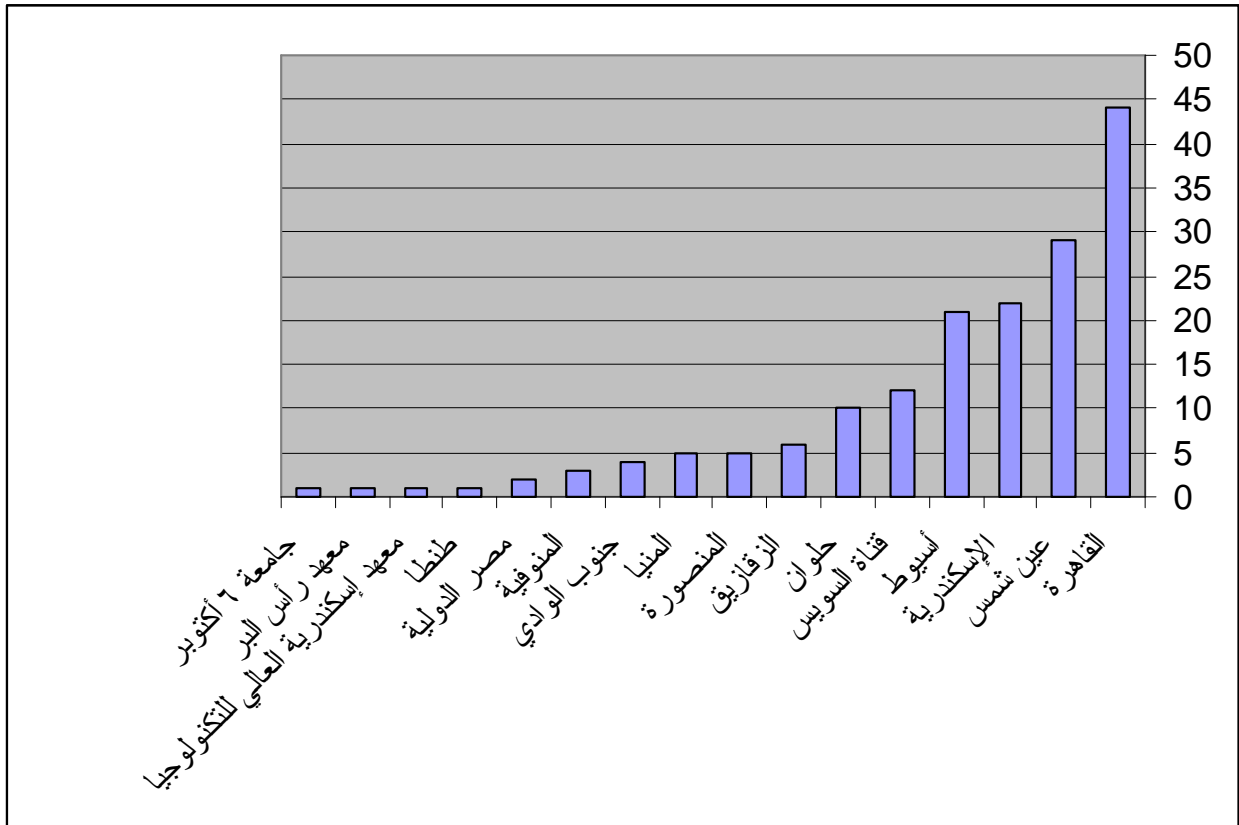
ج - بالنسبة للدول الآسيوية بلغ عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات نظرية ( ١٩ ) اتفاقية ، بينما بلغ عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات عملية ( ٧ ) اتفاقيات .

د - بالنسبة لدول الأمريكتين بلغ عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات نظرية ( ١٠ ) اتفاقيات ، بينما بلغ عدد الاتفاقيات التي تتضمن تخصصات عملية ( ٩ ) اتفاقيات .

جدول رقم ( ٥ )

توزيع الاتفاقيات المعقودة طبقا للجامعات

الجامعة	عدد الاتفاقيات
القاهرة	٤٤
عين شمس	٢٩
الإسكندرية	٢٢
أسيوط	٢١
قناة السويس	١٢
حلوان	١٠
الزقازيق	٦
المنصورة	٥
المنيا	٥
جنوب الوادي	٤
المنوفية	٣
مصر الدولية	٢
طنطا	١
معهد إسكندرية العالي للتكنولوجيا	١
معهد رأس البر	١
جامعة ٦ أكتوبر	١
الإجمالي	١٦٨



من جدول رقم ( ٥ ) يتضح التالي :

أن أربع جامعات هي القاهرة و عين شمس وإسكندرية وأسيوط . عقدت ( ١١٦ ) اتفاقية بنسبة ٦٩٤٪ من إجمالي الاتفاقيات المعقودة . واحتلت جامعة القاهرة المرتبة الأولى حيث بلغ عدد الاتفاقيات التي عقدتها ( ٤٤ ) اتفاقية ، يليها جامعة عين شمس ( ٢٩ ) اتفاقية ، والإسكندرية ( ٢٢ ) اتفاقية ، وأسيوط ( ٢١ ) اتفاقية . وتجدر الإشارة إلي أن جامعتين خاصتين عقدتا اتفاقيات هما جامعة مصر الدولية وجامعة ٦ أكتوبر . كذلك عقد معهدان اتفاقيتين وهما معهد رأس البر ومعهد إسكندرية العالي للتكنولوجيا بسموحة .

#### الخلاصة

من التحليل السابق يتبين الانفتاح الكبير الذي تقوم به الجامعات المصرية علي مختلف الجامعات في مختلف دول العالم وفي كل التخصصات ، وذلك من خلال الاتفاقيات العديدة التي عقدتها .

والتساؤل الذي يتبادر للذهن إذا كانت كل هذه الفرص للانفتاح علي العالم علي كل ما يُستحدث في مجال العلم والتكنولوجيا متاحة أمام الجامعات المصرية فلماذا لم تكن الجامعات المصرية من ضمن الجامعات التي في طليعة جامعات العالم ؟ هل ذلك راجع لعدم تفعيل هذه الاتفاقيات أم أن هناك أسبابا أخرى .

لذا تقترح الباحثة عقد حلقة نقاشية للسادة نواب رؤساء الجامعات المعنيين بالعلاقات الثقافية لمناقشة هذه الدراسة ولتفعيل تنفيذ الاتفاقيات المعقودة ، ومعرفة أسباب عدم تفعيلها ، وطرح اقتراحات لزيادة تفعيل تنفيذها . للاستفادة المثلي من هذه الاتفاقيات والتخطيط لاستكمال ما يتفق علي أهميته من الاتفاقيات علي مستوي التخصصات العلمية أو علي مستوي الدول والجامعات التي لم تشملها الاتفاقيات الحالية .